

٤ - اختلاف الأوامر والتكليفات :

والبند الرابع : نجده ﷺ يكلف كل إنسان ، بما يقدر عليه ، وما يليق به ، وما يلائم حاله .

ففي حَدِيثٍ كَحَدِيثِ الهجرة إلى المدينة والاختفاء إلى غار حراء ، نراه - عليه الصلاة والسلام - يكلف عددًا من الأشخاص بعدد من المهمات المتنوعة ، كل فيما يناسبه . فأبو بكر كُلف رفقته بعد تكليفه إعداد الرواحل ، وعلى كُلف المبيت في مكانه - ﷺ - احتمالاً لأي خطر ، وأسما بنت أبي بكر كلفت ما يليق بها من حمل الطعام والأخبار إلى رفيقي الغار ، وعبد الله بن أبي بكر ، وعامر بن فهيرة ، كل منهما له دوره . وهكذا نجده ﷺ ، يولي خالد بن الوليد ، وعمرو بن العاص على بعض السرايا الحربية ، على حين كلف حسان بن ثابت بأن يدافع عنه - أمام هجاء الشعراء من قريش - بسلاح الشعر الذي هو أشدّ عليهم من وقع الحسام في غبش الظلام ، ولم يجب أبا ذر إلى طلبه حين سأله أن يوليه ، لما يعرف من صرامته وحدة طبعه .

٥ - قبول سلوكيات من بعض الناس ، لا تقبل من غيرهم :

وفي البند الخامس : نجده ﷺ يقبل من بعض الأعراب الاقتصار على أداء الفرائض ، حتى قال له بعضهم : « والله ! لا أزيد على هذا ولا أنقص » فقال : « أفلح إن صدق » . وفي حديث : « من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة ، فليُنظر إلى هذا » . على حين لم يقل ذلك لغيره ، من أصحابه المهاجرين والأنصار .

وهذا هو موقف المربي الحق ، والمعلم المرشد من طلابه وأصحابه : أن يراعي ظروفهم ، وقدراتهم العامة والخاصة ، وأحوال كل فئة منهم - بل كل واحد منهم - ليعالجه بما يناسبه ، فلا يكلم الصغير بما يكلم به الكبير ، ولا يخاطب الفتاة بما يخاطب به الفتى ، ولا يعطي العوام ما يعطيه للخواص ، ولا يكلف الذكي ما يكلفه الغبي ، ولا يأمر البدوي بما يأمر به الحضري ، بل يعطي لكل متعلم على قدره وقدرته .

ومن العجز - بل الإثم - أن ييث المعلم كل ما عنده لكل من يجده ؛ دون تمييز بين من يفهم ومن لا يفهم ، وبين من يتفهم بما يسمع ومن يتضرر به .